



التاريخ: 2020/04/15

مستغلا انشغال العالم بمحاربة جائحة كورونا النظام السعودي ينفذ عمليات تهجير قسري ضد سكان محليين لتنفيذ مشروع نيوم

عملية التهجير تستهدف 20 ألف مواطن بحلول عام 2022

عبد الرحيم الحويطي رفض إخلاء منزله الأمر الذي أدى إلى مقتله

الهيئة التنفيذية والهيئة الإستشارية والشركات المساهمة في مشروع نيوم تتحمل
المسؤولية الكاملة عن جريمة التهجير القسري

أدانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا بدء النظام السعودي لعمليات تهجير قسري لسكان محليين أغلبهم من قبيلة الحويطات في إطار مشروع "نيوم" الذي أعلن عنه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ضمن رؤياه 2030.

وكانت السلطات السعودية قد أعلنت في مطلع العام الجاري عن بدء التخطيط لبناء مدينة "نيوم"، بكلفة تقديرية للمشروع 500 مليار دولار، وتقع على مساحة 26 ألفاً و500 كيلومتر مربع، ويقطن في هذه المساحة ما لا يقل عن 20 ألف إنسان أغلبهم من قبيلة الحويطات ، والتي تتوزع في الأردن ،فلسطين ،مصر والمملكة العربية السعودية.



مستغلة إنشغال العالم بالحرب على جائحة كورونا بدأت السلطات السعودية بعملية الإخلاء القسري حيث استخدمت العنف المفرط مع سكان قرية الخريبة التي تقع ضمن المرحلة الأولى من مشروع "نيوم" مما أسفر عن مقتل المواطن السعودي عبد الرحيم أحمد محمود الحويطي الذي ظهر في فيديو مصرو على وسائل التواصل الإجتماعي رافض الإخلاء و متمسكا بملكيتة الخاصة.

وأكدت المنظمة أن الإخلاء القسري للسكان، أو نفيهم من مناطق سكناهم إلى أراض أخرى، وسلخهم من محيطهم الاجتماعي هو انتهاك جسيم للقانون الدولي، إذ أنه لا يجوز التذرع بالمصلحة العامة كمبرر للإخلاء القسري لآلاف السكان، فقد اشترط القانون الدولي ألا يتم اللجوء إلى هذا الإجراء بالغ القسوة إلا في الظروف الاستثنائية الفائقة، وبعد استكشاف جميع البدائل المتاحة والتشاور مع المجتمعات المحلية المتأثرة، وبعد منح السكان حق الانتصاف القانوني ومراجعة القرار أمام جهات قضائية مستقلة ومحيدة وقادرة على إنفاذ القانون، وهو غير متاح لسكان المنطقة بالتأكيد.

وأوضحت المنظمة أن العديد من الشركات الخاصة والعامة محلية أو أجنبية تتحمل المسؤولية الكاملة عن عمليات التهجير القسري للسكان إذ أن صمتها وعدم اتخاذها أي موقف من الإجراءات التعسفية التي تقوم بها السلطات السعودية يجعلها مسؤولة عما يلحق السكان المحليين من أضرار وأذى.

ودعت المنظمة المجتمع الدولي إلى التدخل من أجل وقف تهجير آلاف السكان قسريا من القرى الداخلة في مخطط مدينة "نيوم" وإلزام السلطات السعودية بالتفاوض مع السكان المحليين، بما يحفظ حقوقهم وعدم استخدام القوة بأي حال من الأحوال.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا